

قراءة في نموذج النمو القائم على التصدير في عينة من الاقتصاديات الآسيوية

أ / عائشة بن عطا الله *

جامعة الأغواط — الجزائر

Abstract:

This study try through analytical a number of indicators to search growth economic in a sample of emerging Asia economies which export- led growth model in each of China, India and Malaysia, where development strategy contributed the orientation towards foreign markets to strengthen the role of exports to stimulate economic growth.

Keywords: Exports, Growth, China, India, Malaysia

(JEL) Classification : C12, O10, O47.

تمهيد :

لطالما اعتبر قطاع التجارة الخارجية و الصادرات محركاً للنمو الاقتصادي، وهو ما دفع نحو بحث طبيعة العلاقة أو على الأقل الدور الذي يمكن أن تثيره الصادرات في تحفيز أو جر النمو الاقتصادي. إذ تطوّر النقاش في بحث مضمون هذه العملية، بداية في شكل معطيات مرتبطة بإسهامات نظريات التجارة الخارجية، وصولاً إلى مراحل متقدمة تجاوزت الإطار النظري لبحث دور الصادرات في دفع النمو، نحو دراسات قياسية تسهم في تفسير العلاقة بينهما بطريقة تقنية - إحصائية. وهنا يجب أن نؤكد على أن هذا التدعيم القياسي إن دلّ على شيء فهو يدلّ وبقوة على تكون قاعدة أو منطلق يفيد بان للصادرات دور فاعل في دفع النمو الاقتصادي على اختلاف درجة التأثير أو فترات التأثير. وفي حال لم تنعكس على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، فإنها وبكل تأكيد ستربط بجملة من المعطيات التي تفيد بتأثير الصادرات على باقي

* أستاذة مساعدة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الأغواط، الجزائر

مايل: aicha_benatallah@yahoo.com

المؤشرات الاقتصادية الأخرى، حيث يعكس تأثير قطاع الصادرات على النمو مدى قدرة الاقتصاد على الإنتاج أولاً و المنافسة ثانياً والاستدامة أخيراً. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية تركزت السياسات التنموية على نموذج النمو الذي تقوده الصادرات بدلاً من نموذج إحلال الواردات (Import-Substitution Model)، في ظل تزايد دور الاقتصاديات الصاعدة في دفع النمو الاقتصادي العالمي و أبرزها اقتصاديات جنوب شرق آسيا، في توجه واضح نحو الإنتاج الموجه للتصدير بخلاف الإستراتيجية القاضية بالتركيز على الإنتاج للأسواق المحلية. و أدى الاعتماد الواسع على النمو القائم على التصدير إلى نتائج مختلطة، جعلت غالبية البلدان تحقق نمو سريع و مستدام أين مثل تزويج الصادرات عنصراً هاماً من سياستها الاقتصادية، مقابل معدلات نمو منخفضة في دول أخرى انتهجت ذات الإستراتيجية.

وتتضمن إشكالية الدراسة عدد من الأسئلة سنعمل على بحثها، وهي :

- ما الإيجابيات و السلبيات التي يتضمنها نموذج النمو الذي تقوده الصادرات ؟
- إلى أي مدى تسهم الصادرات في إحداث النمو في اقتصاد الصين، الهند و ماليزيا ؟
- ما التوجه العام للدراسات التحريية في كون الصادرات محفز للنمو في الصين، الهند وماليزيا ؟

أولاً- السياق الفكري لتطور تحليل دور الصادرات في النمو

تضمن الفكر الاقتصادي عدة أفكار تعكس أهمية التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال دورها في توزيع الموارد بين الدول، بما يضمن استغلال الأسواق، و المشاركة في التقسيم الدولي للعمل بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للكل اقتصاد. عليه فإن الأساس الدافع نحو الاعتقاد بدور الصادرات في دفع النمو الاقتصادي، ينطلق من كون التجارة الخارجية محركاً للنمو، بمعنى انه بالإمكان زيادة كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد بمجرد الدخول في التبادل الدولي فضلاً عن النمو الذي ينقل عبر البلدان والأقاليم الاقتصادية، ويمكن أن نوجز في ما يلي ما قدمته أهم المذاهب الاقتصادية بهذا الخصوص :

• التجاربيون: مثلت التجارة محور اهتمام الفكر التجاري، السائد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومنطلقهم يقضي بأن ثروة الدول تقاس بمدى تراكم المعادن الثمينة، والتركيز بالتالي على تحقيق الفوائض التجارية، من خلال تشجيع الصادرات و تقييد حركة الواردات لضمان تدفقات أكبر من تلك المعادن.

• الكلاسيك: تقضي الرؤية التقليدية بأن التجارة تُسهم في تحسين مستويات الرفاهية، لأنها تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل والفعال للموارد، بحيث يكون لكل بلد القدرة على إنتاج و تصدير المنتجات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وبالمقابل استيراد المنتجات التي لا يمتلك فيها ميزة نسبية.

ويُعتبر رائد الفكر الكلاسيكي ادم سميث الصادرات بمثابة المحدد الأول للنمو الاقتصادي، و كإستراتيجية للتنمية بَرّر الكلاسيك دور التجارة في نقل التنمية ؛ بناءً على فوائد الصادرات التي نوقشت انطلاقاً من مبدأ الميزة النسبية، وفقاً لذلك فإن فتح السوق الوطني على الأسواق الدولية يسمح بتخصيص موارد وإحداث إنتاج أكثر كفاءة، لأنه سيتم التركيز على إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة، ما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق وفرة الحجم. وعلى نطاق أوسع ؛ فإن أسواق التجارة العالمية تتيح للمنتجين والمستهلكين الاستفادة من انخفاض الأسعار، و تنوع المنتجات ذات الجودة العالية (كفاءة الإنتاج).

1- نموذج النمو القائم على التصدير

اتخذ نموذج النمو الذي تقوده الصادرات (Export-Led Growth Model) منحاً تصاعدياً في عدد من الدول أبرزها ألمانيا واليابان في عام 1950 و 1960، ثم في منطقة جنوب شرق آسيا في اقتصاديات النمو الأربعة (كوريا، تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة) للفترة بين عامي 1970-1980، ثم في مناطق أوسع من المنطقة الآسيوية (تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا) للفترة 1980-1990، ليتم اعتماده أيضاً في أمريكا اللاتينية، تحديداً في المكسيك.

وتعرف فرضية النمو القائم على التصدير (Export- Led Growth Hypothesis) بأنها إستراتيجية لإنتاج الصادرات تستخدم في البلدان النامية لأجل إيجاد وضع مريح في الاقتصاد العالمي بنوع معين من التصدير، يتم تنفيذ هذه الإستراتيجية لأجل الحصول على العملة الصعبة لاستيراد السلع المصنعة بأقل تكلفة، وهي بذلك تضمن تحقيق¹:

- تخفيض الطلب ؛
- تشجيع الادخار و تراكم رأس المال ؛
- إيجاد وفرة الحجم ؛
- تحسين كفاءة الإنتاج ؛
- توليد فرص عمل و توزيع الموارد بشكل أفضل.

وتقوم فرضية الصادرات تقود النمو (ELGH) على اعتبار أن التوسع في الصادرات أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو، حيث أن السياسات الموجهة للتصدير تساعد على تخفيض النمو، فتوسع التصدير يمكن أن يكون حافزاً لنمو الناتج بشكل مباشر كعنصر من عناصر الإنتاج الكلي، وبشكل غير مباشر من خلال التخصيص الفعال للموارد وزيادة الاستفادة من القدرات واستغلال وفرة الحجم، وتخفيض تحسين المستوى التكنولوجي بسبب المنافسة في السوق الخارجية²، و يتضمن الشكل البياني رقم (1) آلية عمل نماذج النمو الذي تقوده الصادرات.

أ. مقومات نموذج النمو الذي تقوده الصادرات: زاد الاهتمام بنموذج النمو الذي تقوده الصادرات كسياسة تنموية في عديد الدول، ويفيد النموذج بالتركيز على الأسواق الأجنبية بهدف رفع القدرة الإنتاجية³. ويُنظر لنموذج النمو القائم على الصادرات على اعتباره أحد الطرق لدفع النمو الاقتصادي، نتيجة للمعطيات التالية:

ü تراجع نموذج إحلال الواردات و الاعتماد على السوق المحلية لتحقيق التنمية.
 ü الصادرات مهمة جداً لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، فتصدير السلع و الخدمات مصدر لاحتياجات النقد الأجنبي وتسهم في تقليل مشكلات ميزان المدفوعات و أيضاً إيجاد فرص عمل⁴. إضافة إلى كون الصادرات وسيلة فعالة لإدخال التكنولوجيا الجديدة لكل من الشركات المصدرة وإلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ü دور الصادرات في تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، تسهم في رفع إمكانيات العرض من خلال القدرة على الاستيراد.

ü توسع الصادرات يؤدي إلى تحسين مستويات التخصيص في جميع أنواع الموارد وتحقيق اقتصاديات الحجم (Balassa 1978, Bhagwati and Srinivasan 1979, Krueger) (1980).

ü الاستفادة من وفرات الحجم في الدول الأقل نمو و ذات الأسواق المحلية الضيقة (Helpman and Krugman 1985)⁵.

ü الانفتاح التجاري يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية⁶، ويساعد الانفتاح على الأسواق الخارجية في الاستفادة من تشجيع أفضل الممارسات، تطوير المنتجات و كشف الشركات أمام المنافسة الأجنبية⁷.

ü نجاح بعض التجارب التنموية التي اعتمدت التوجه الخارجي (النموذج الأربع).

ü الفجوة بين الاستثمار والادخار وفجوة النقد الأجنبي، هي العقبات الرئيسة التي تعترض النمو والتنمية في العديد من الدول النامية، وتبرز عائدات التصدير كوسيلة أكثر كفاءة من الديون الخارجية في تمويل الاحتياجات الإنمائية⁸.

ü تحرير التجارة يفتح الاقتصاد أمام تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. أهم المشاكل التي يثيرها النمو المعتمد على الصادرات

١٨ تمثل نزعة الاستيراد في الدول النامية عائقاً أمام النمو المعتمد على التصدير، نظراً لاتسام موازينها التجارية بالعجز بالنظر للتراجع الكبير لقطاع صادراتها. وفي حال تحقق فوائض تجارية، فإن ذلك يتم عادة من خلال السيطرة على قطاع الواردات، ليصبح بذلك كبح قطاع الواردات أكثر سيطرة على التجارة الخارجية من دفع قطاع الصادرات.

١٩ يفرض هذا النموذج الاعتماد على الطلب الخارجي كمحفز لقطاع الصادرات، ما يجعل النمو المحقق أكثر ارتباطاً وحساسية للظروف و المتغيرات الخارجية المؤثرة في الطلب على المنتجات التصديرية.

٢٠ انخفاض معدلات التبادل التجاري للدول المصدرة للمنتجات الأولية، و بالمقابل ارتفاع معدلات التبادل التجاري في المنتجات التصديرية من السلع المصنعة، و تحديداً بين البلدان التي تعتمد على الصادرات في دفع النمو، أو التي تشترك في نموذج النمو القائم على التصدير، ما يثير تفاقم زيادة المعروض العالمي من هذه السلع.

٢١ تسابق الدول نحو اكتساب ميزة تنافسية بأي وسائل متاحة⁹، ما يفرض الكثير من الضغوط على الاقتصاديات الأقل نمواً و الأقل تنافسية.

٢٢ افتراض أن جميع البلدان يمكن أن تنمو من خلال الاعتماد على نمو الطلب في البلدان الأخرى.¹⁰

2- إستراتيجية التنمية في المنطقة الآسيوية

في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي، أخذت اقتصاديات المنطقة الآسيوية بنظام السوق دون تراجع دور الدولة في الاقتصاد، عن طريق استخدام أدوات تحول دون استبعاد وظيفة الدولة في تنظيم الإنتاج والأسواق، مما ميز تجربة الانفتاح الاقتصادي وتجربة التوجه نحو اعتماد آليات اقتصاد السوق في هذه الدول، الأمر الذي أوجد نوعاً من التفاعل بين أنشطة الدولة الاقتصادية والأنشطة في باقي القطاعات الاقتصادية ؛ لاسيما القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وتظهر الملامح المميزة للتجربة الآسيوية في اعتماد إستراتيجية التصنيع لأجل التصدير، وليس إستراتيجية إحلال الواردات (Import Substitution Strategy)، التي غلبت على إستراتيجيات التنمية في معظم دول التنمية. وقد ساهمت الدول الناشئة و التنمية في النمو الناتج الإجمالي العالمي (Global GDP) بنسب متصاعدة سجلت 39.1%، 39.8%، 42.3% و 50.8% في 1980، 1990، 2000 و 2008 على الترتيب.

وهو ما جعل من النمو الذي تقوده الصادرات أحد أهم المبررات القوية، التي تُطرح كتفسير للنجاح الاقتصادي في الأقطار الآسيوية، التي حققت معدلات نمو مرتفعة بشكل غير عادي خاصة في الفترة بين عام 1970 ومنتصف عام 1990، بناءً على سياسة تشجيع الصادرات و التوجه نحو الأسواق الخارجية المنتهجة من طرف دول المنطقة.¹¹

ثانيا- تطور أداء قطاع الصادرات و النمو في عينات الدراسة

تُظهر صادرات دول شرق آسيا مساهمة متنامية في الناتج المحلي الإجمالي، تضاعفت مع بداية الثمانينات وبداية الألفية الجديدة، لترتفع بأكثر من 20 نقطة مئوية خلال عامي 2003-2007، مقابل نمو متواضع قدر بـ 3.6 نقطة مئوية فقط خلال الفترة بين عامي 2008-2011 (معطيات الجدول 1). نحاول في ما يلي تحليل المعطيات المتعلقة بأداء الصادرات كقطاع مستقل وأدائها كمكون للنمو، وذلك بالاعتماد على مؤشري: النمو السنوي للصادرات (Exports Annual Growth Rate)، ومساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (Exports as % of GDP)، في كل من الاقتصاد الصيني، الهندي و الاقتصاد الماليزي، وهي العينات التي تم اختيارها لتحليل مدى اعتماد نموها الاقتصادي على قطاع التصدير.

1- تحليل أداء الصادرات في الصين: شهد قطاع الصادرات الصيني قفزة نوعية و نمو مرتفع منذ بداية عملية الإصلاح المنتهجة نهاية السبعينات، مروراً بالأزمة الآسيوية (1997) و انتهاءً بالأزمة المالية الأخيرة (2008). واستناداً إلى بيانات البنك الدولي، فإن النمو الأعلى خلال الفترة بين عامي 1980-2013 سجل سنة 1997 بمعدل 32.12%، و أقل معدل سجل بنمو سلبي قدره 10.24% سنة 2009، غير أن الملفت للانتباه عودة الصادرات للنمو الإيجابي في السنة الموالية 2010، و الذي قدر بـ 27.73%، ليستمر هذا الأداء على الرغم من تراجع النمو إلى 7.01% و 8.67% في عام 2012 و 2013 على التوالي (للاشارة فإن قيم النمو السلبية سجلت في 1983، 1990 و 1986 بمعدل 0.37، 3.34 و 6.42% على الترتيب). في حين سجلت أكبر مساهمة للصادرات الصينية في GDP بمعدل 39.13% سنة 2006 بمتوسط نمو 36.74% على طول الفترة (تجاوز معدل المساهمة 30 بالمائة بين 2004-2008). ثم تراجع سنوي محدود 1 بالمائة خلال الفترة بين عامي 2010-2012، بمعدل نمو سنوي تجاوز 20%. وسجلت معدلات النمو الأقل خلال الفترة بين عامي 1982-2013 بمتوسط نمو قدره 8.76% (1982-1986)، ليتجاوز 10% سنة 1989. ومع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة (1999-2000) بلغ متوسط النمو 19.72%، سجل أعلى معدل نهاية الفترة بنسبة 23.32% وأدناه 20.39% بداية الفترة (انظر البيان 2 و3).

2- تحليل أداء الصادرات في الاقتصاد الهندي: من خلال تحليل بيانات مساهمة

الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين عامي 1960-2013، يظهر التناسب الزمني في معدلات مساهمة الصادرات في قيم الناتج الإجمالي، ويظهر هذا التجانس من خلال الارتفاعات المحققة منتصف فترة الستينات حتى سنة 2013، حيث سجل أعلى معدل مساهمة نهاية الفترة و أدناه سنة 1965، في ضوء أداء متواضع بمحمل فترة الستينات (3.94% فقط)، ليرتفع بأكثر من نقطة مئوية فترة السبعينات بمتوسط نمو قدره 5.13%، ثم بتوسط نمو 5.82% فترة الثمانينات، ثم متوسط نمو 9.57% خلال فترة التسعينات، لتسجل مساهمة الصادرات في النمو بداية من سنة 2012 مباشرة قيمة تجاوزت 12%، ثم ارتفاع بأكثر من عشر نقاط مئوية متجاوزاً عتبة 21% سنة 2006، ثم 25.16% سنة 2013 (انظر البيان 4).

وهو ما يؤثر على الاتجاه التصاعدي لقطاع الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا الأداء لم يكن بذات الوتيرة في معدلات نمو الصادرات، حيث سجلت وعلى مدى سنوات مختلفة نمو سلبي كان أكبره سنة 1965 (13.86%) وأدناها سنة 1961 (0.18%). وتمثل السنوات التالية فترات التراجع السلبي من الأشد إلى الأقل حدة على التوالي 1964، 1985، 2009، 1977، 1997، 1969، 1983، 1981 ثم 1962¹². وهو ما يؤثر على تذبذب نمو صادرات هند، إذ لم يخلوا عقد من نمو سلبي لإجمالي الصادرات على طول الفترة (البيان 4 والبيان 5).

3- أداء الصادرات في الاقتصاد الماليزي: يظهر النمو السنوي للصادرات الماليزية قيم

متواضعة مقارنة بالمعدلات المسجلة في كل من الصين و الهند، حيث بلغ أعلى معدل نمو 21.90% عام 1994، وأكثرها تراجعاً سجل عام 2009 بقيمة سالبة قدرها 10.87%. وفي ذات السياق، نجد أن معدلات نمو صادرات ماليزيا بدورها شهدت نمواً سلبياً في كل عقد منذ فترة الستينات، كالتالي: 1964 (3.47%)، 1975 (2.99%)، 1981 (0.83%) ثم 6.83%، 10.87% و 1.83% في 2001، 2009 و 2012 على التوالي. و نجد أن تطور نمو إجمالي الصادرات في ماليزيا يتخذ طابعاً غير متناسق على غرار الاقتصاد الصيني و الهندي، حيث يظهر معدل النمو السنوي للفترة بين عامي 1961-2013 أداء حاد التذبذب، مع أداء متواضع جداً لم يبلغ 1% خلال السنوات 1985، 1998 ثم 2013. ليسجل معدل النمو قيم متأرجحة بين 1- 18% فقط في السنوات الأخرى.

أما مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي فقد سجلت معدلات مرتفعة جداً تجاوزت نظيرتها في الصين والهند، بواقع 34.01% سنة 1972 متجاوزاً 50% سنة 1982، ثم معدل 106% عام 2007 (تجاوزت مساهمة الصادرات في الناتج الإجمالي هذه العتبة في

1998، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006) في حين سجل أعلى مساهمة في عام 1999 بمعدل تجاوز 121% (انظر البيان 6 و البيان 7).

4- نتائج تحليل بيانات الصادرات والنمو في الصين، الهند و ماليزيا: اظهر تحليل

معطيات معدل النمو السنوي للصادرات ونسب مساهمتها في الناتج الإجمالي، وجود تفاوت في أداء الاقتصاديات الثلاث، ويتجلى ذلك في الملاحظات التالية :

- أبدت الصادرات الصينية قدرة واضحة على النمو، هي الأكبر مقارنة بباقي العينات (الهندي و الماليزي).
- سجلت الاقتصاديات الثلاث معدلات نمو سنوية تتسم بعدم التجانس والتذبذب، وكان أكثرها حدة في ماليزيا.
- معدلات النمو السنوي لصادرات ماليزيا هي الأقل مقارنة بتلك المسجلة في الاقتصاد الصيني و الاقتصاد الهندي.
- أبدت صادرات الصين و الهند قدرة واضحة في السيطرة على تراجع نسب مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي.
- سجل الاقتصاد الهندي أقل نسب من حيث معدلات مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.
- سجلت مساهمة الصادرات الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي قيم هي الأبرز من نوعها متجاوزة عتبة المائة بالمائة.
- تشترك الاقتصاديات الثلاثة في تسجيل قيم نمو سلبية لإجمالي الصادرات في عام 2009.

ثالثا- قراءة في نتائج الدراسات التجريبية السابقة في عينات الدراسة

سنعمل في هذا الجزء على الاستدلال بنتائج بعض الدراسات التجريبية التي أجريت على اقتصاد الصين، ماليزيا والهند فيما يتعلق بسببية الصادرات اتجاه النمو الاقتصادي أو ارتباط النمو بالصادرات، كتأكيد تجريبي على مدى توافر المقومات التجريبية التي تدعم نموذج النمو الذي تقود الصادرات في تلك الاقتصاديات.

في الاقتصاد الصيني: أكدت دراسة Jai Mah (2005)¹³ بتحليلها لبيانات المتغيرين للفترة بين عامي 1979-2001، على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الصادرات و النمو الاقتصادي، مع وجود علاقة سببية بين توسع الصادرات والنمو. كما خلصت الدراسة Huan Chen (2009)¹⁴ إلى أن التصدير لعب دوراً مهماً في تعزيز النمو خلال تحليل بيانات المتغيرين للفترة بين عامي 1978-2007. و توصلت دراسة Tsen (2010)¹⁵ أيضاً لوجود

علاقة ثنائية بين الصادرات والطلب المحلي والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1978-2002، في إشارة على أهمية الصادرات والطلب المحلي في تحقيق نمو مستدام. وفي ذات السياق قدمت دراسة Kumari and Malhotra (2014)¹⁶، دليل قوي على وجود سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات لبيانات المتغيرين للفترة بين عامي 1980-2012.

في الاقتصاد الهندي: توصلت دراسة Sarbapriya Ray (2011)¹⁷ من خلال اختبار غرانجر للبيانات السنوية للصادرات والناتج المحلي للفترة بين عامي 1972-2011، إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وأثبتت دراسة Pradhan (2011)¹⁸ أهمية التصدير في عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الهندي، مع وجود اتجاه للسببية يمتد من نمو الصادرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكنتيجة لذلك دعمت الدراسة تأثير الانفتاح على النمو واستخدام الصادرات للتنبؤ بشكل أفضل بالناتج المحلي الإجمالي. وباعتماد طريقة المربعات الصغرى لبيانات السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1980-2009، و توصلت نتائج دراسة Sahni and V.N Atri (2012)¹⁹، إلى دعم فرضية الصادرات تقود النمو. في حين دلت اختبار غرانجر باستخدام السلاسل الزمنية للفترة بين عامي 1980-2012، على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو في دراسة Kumari and Malhotra (2014)²⁰، ما يؤكد فرضية الصادرات تقود النمو نتيجة السياسات الإصلاحية المعتمدة في الهند.

في الاقتصاد الماليزي: أظهرت دراسة Baharumshah and Rashid (1999)²¹، وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو وبأن الصادرات هي من يقود النمو، كما أثبتت وجود سببية من النمو الاقتصادي اتجاه نمو الصادرات الصناعية. بالإضافة إلى وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو في كل من الصادرات الصناعية والزراعية. وفي دراسة E.M. Ekanayake (1999)²² لعينة من ثمان بلدان آسيوية توصلت النتائج القياسية لوجود أدلة قوية تدعم سببية غرانجر، مع وجود تأثير طويل الأجل يمتد من نمو الصادرات نحو النمو الاقتصادي، للفترة بين عامي 1960-1997 في جميع الحالات بما فيها ماليزيا.

أظهرت نتائج الاختبارات في دراسة khalafalla, alan j.webb (2000)²³ بوضوح نموذج قيادة الصادرات للنمو في ماليزيا على طول الفترة الممتدة بين عامي 1965-1980، مع ارتباط سببي من النمو باتجاه الصادرات في الفترة بين عامي 1981-1996، كما أوضحت الدراسة وجود تأثير قوي و مباشر للصادرات الأولية على النمو في ماليزيا منه في

الصادرات المصنعة. في حين توصلت دراسة Choong C. K, Yusop and Liew K. S (2005)،²⁴ أيضا إلى وجود أدلة تثبت اعتماد النمو في ماليزيا على الصادرات، وبالتالي دعم فرضية الصادرات تقود النمو الاقتصادي، وهو ما أكدته أيضا دراسة Tuan Lonik, Ku Azam (2006)²⁵ خلال تحليل بيانات المتغيرين بين عام 1987 وسنة 2002. كما أشارت نتائج التكامل المشترك في الدراسة شملت بلدان صناعية حديثة كنيبالاند، اندونيسيا وماليزيا، إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات والنمو، مع وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ماليزيا في دراسة Shioh Y L, Ghazali, Chong M H (2011)²⁶، وهو ما أظهرته أيضا دراسة Hashim and Masih (2014)²⁷.

رابعاً- النتائج ومناقشتها

حققت دول جنوب شرق آسيا معدلات نمو مرتفعة خاصة في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات، حيث ازدهرت بعض الصناعات (كالصناعة الميكانيكية والكيميائية والإلكترونية)، وارتفعت صادراتها ونمت مبادلاتها البينية. وفي هذا الإطار؛ وبالنظر إلى الظروف التنموية التي تمرّت بها الدول التي تتخذ من قطاع الصادرات قاطرة للنمو الاقتصادي، ضرورة الاهتمام بالعوامل الداخلية لأجل تحقيق النمو، لا سيما الطلب المحلي وذلك في إشارة صريحة إلى تحويل استراتيجيات التنمية نحو المتغيرات الخارجية، وذلك في سياق ما يسمى بالنمو الذي يقوده الطلب المحلي (Domestic Demand-Led Growth). ومن خلال العرض أعلاه يمكن أن نخلص إلى أهمية الدور الذي لعبته الصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي مع بداية فترات الإصلاح الاقتصادي في بلدان شرق آسيا، ثم دورها في الحفاظ على النمو المحقق كمرحلة جديدة، أثبتت من خلالها الاقتصاديات الآسيوية قدرة صادراتها و لحد الآن أمام التحدي الذي فرضته تداعيات الأزمة العالمية الأخير على الاقتصاديات المتقدمة، الذي شكل بدوره عامل ضغط كبير على القطاعات التصديرية في الاقتصاديات الناشئة في المنطقة ومن ثم على النمو الاقتصادي المحقق فيها.

وتُظهر المعطيات التجريبية انه و على الرغم من تماثل مستوى معدل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول، فإن معدلات النمو تتباين بشكل كبير، حيث يُبدى نموذج النمو القائم على التصدير أداءً جيداً في اقتصاديات جنوب شرق آسيا، ما يجعل من توفير الضمانات اللازمة لتحقيق نمو مستدام ضرورة ملحة لتخطي أوجه الضعف، وتفعيل دور مجمل المعطيات الاقتصادية المحققة بالمنطقة لحد الآن.

خامسا- الخلاصة والاستنتاجات

يُسهّم نموذج النمو القائم على التصدير في تحفيز فرص الحصول على حصص في الأسواق الدولية، ما يساعد في المدى الطويل على تعزيز القدرة التصديرية، التي تركز بالأساس على الميزة التنافسية وتحقيق التنوع المطلوب في المنتجات التصديرية، حيث يؤكد هذا النموذج على المسار القضي بانفتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي، وهو ما يعني اعتماد المزيد من المقومات لتعزيز وتفعيل دور قطاع التصدير. ورغم ما يحيط بهذا النموذج من انتقادات، إلا أن الواضح بأن قطاع التصدير وعلى اختلاف خصائصه ما بين مختلف دول العالم لا يزال من أكثر القطاعات حساسية للتقلبات الخارجية، ما يقودنا إلى التأكيد على أهمية هذا النموذج، خاصة في البلدان التي تعاني من جمود في قطاعها التصديري. وتعد التجارب النموية الناجحة في منطقة جنوب شرق آسيا خير دليل لحد الآن على نجاعة وفعالية إستراتيجية الصادرات في دفع النمو، وهنا يمكن أن نخلص إلى المعطيات التالية :

- على الرغم من عدم التوافق بشأن العلاقة السببية بين الصادرات والنمو، إلا أن مجمل الاجتهادات تؤكد على الدور الحيوي للصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي.
- نموذج النمو الذي تقوده الصادرات مرتبط كل الارتباط بعملية الانفتاح الاقتصادي و التجاري، ما يفرض الكثير من الضوابط على الاقتصاديات خاصة في المراحل الأولى من عمليات التحرير الاقتصادي.
- المنتجات التصديرية المصنعة تكون ذات درجة مخاطرة اقل من المنتجات التصديرية الخام، رغم أنها تمثل خيار متاح للبلدان المصدرة لمثل هذا النوع من المنتجات.
- يُسهّم نموذج النمو القائم على التصدير في إحداث التنوع في الصادرات، لأجل تحقيق التنافسية في الأسواق الدولية.
- يجب أن ينظم قطاع التصدير لأجل تعظيم مساهمته في التنمية المحلية وليس على اعتباره غاية في حد ذاته.
- نجاح إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات يؤكد على ارتباط قطاع الصادرات بمجمل المعطيات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق نمو اقتصادي شامل و مستدام، يشتمل على توظيف إسهامات باقي القطاعات الاقتصادية.
- الاهتمام بالعوامل الخارجية المساعدة على تطوير قطاع الصادرات دون إغفال العوامل الداخلية المؤثرة في استقرار النمو الاقتصادي، أمر ضروري لمواجهة أي اختلالات تلحق بالأسواق الخارجية للمنتجات التصديرية.

- رغم ارتباط النمو الذي تقوده الصادرات بظروف الطلب، إلا أن القطاعات التصديرية الأكثر تنوعاً تظهر أداء أكثر استقراراً في مواجهة التقلبات الطارئة على الطلب والأسواق الدولية، مقارنة بالقطاعات التصديرية غير المتنوعة.
- توسيع قطاع التصدير يساعد على التخصيص في الإنتاج التصديري كمرحلة أولى وفق مبدأ الميزة النسبية، ما يتيح في مراحل لاحقة إعادة تخصيص الموارد الأقل كفاءة.

الهوامش

- ¹ Nazeen Shahid, Export-led Growth Strategy: tool for Economic Development in India, Vol 4, Jan 2013, p02.
- ² Priyanka Sahni, V.N Atri, Export -Led Growth in India: An Empirical Investigation, Vol 2(7), July 2012, P284.
- ³ Thomas I. Palley, The Rise and Fall of Export-led Growth, New America Foundation, Working Paper No 675, July 2011, p03.
- ⁴ André C. Jordaan & Joel Hinaunye Eita, Testing the Export-Led Growth Hypothesis for Botswana: A Causality Analysis, BOJE: Botswana Journal of Economics, 2010, p02.
- ⁵ Dritsakis, N, Exports and Economic Growth: an Empirical Investigation of EU, USA and Japan Using Causality Tests, Department of Applied Informatics, University of Macedonia, Economics and Social Sciences, Vol 1, 2006, p184.
- ⁶ Hassan Mobeen Alam, An Econometric Analysis of Export - Led Growth Hypothesis: Reflections from Pakistan, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol 2, No 12, 2011, p330.
- ⁷ Thomas I. Palley, Op Cit, p04.
- ⁸ الديون الخارجية أكثر عرضة للصدمات و التقلبات الخارجية السلبية لارتباطها بمخاطر العملة و الأداء العام للاقتصاد الوطني الذي يعتبر المؤشر الأساسي على إمكانية خدمة الديون بشكل مستقر و منتهج.
- ⁹ Thomas I. Palley, Op Cit, p07
- ¹⁰ Thomas I. Palley, Export-Led Growth: Evidence of Developing Country Crowding-Out, Economic Integration, Regionalism, and Globalization, 2003, p02.

¹¹ أثارت الأزمة الآسيوية 1996 الكثير من الشكوك في جدوى النمو المعتمد على الصادرات خاصة في البلدان النامية، نتيجة لما تفرضه من الضغوط على الدول التي يرتبط نموها بالعوامل الخارجية و ظروف الأسواق الدولية و الاقتصاديات المستقطبة للمنتج المحلي .

¹² للاطلاع على قيم السلبية و القيم الأخرى المسجلة في معدل نمو الصادرات الهندية يرجى زيارة قاعدة بيانات البنك الدولي.

¹³ Jai Mah, Export expansion, Economic Growth and Causality in China, Applied Economics Letters, 2005, vol12, issue 2.

¹⁴ Huan Chen ,The Analysis of Simultaneous Multi-Equations Model on the Relationship between Trade and Economic Growth in China, international journal of busines and management, Vol 4,N 01, 2009.

¹⁵ Wong Hock Tsen, Exports, Domestic Demand, and Economic Growth in China: Granger Causality Analysis, Review of Development Economics, Vol 14, Issue 3, 2010

¹⁶ Deepika Kumari and Neena Malhotra, Export-Led Growth in India: Cointegration and Causality Analysis, Journal of Economics and Development Studies, Vol 2(2), June 2014

¹⁷ Sarbapriya Ray, A Causality Analysis on the Empirical Nexus Between Export and Economic Growth: Evidence from India, International Affairs and Global Strategy, Vol 1, 2011

¹⁸ Narayan Chandra Pradhan, Exports and Economic Growth: An Examination of ELG Hypothesis for India, Reserve Bank of India Occasional Papers, Vol 31, No 3, 2010

¹⁹ Priyanka Sahni. V.N Atri, Export -Led Growth in India: An Empirical Investigation, Vol2 (7) July 2012

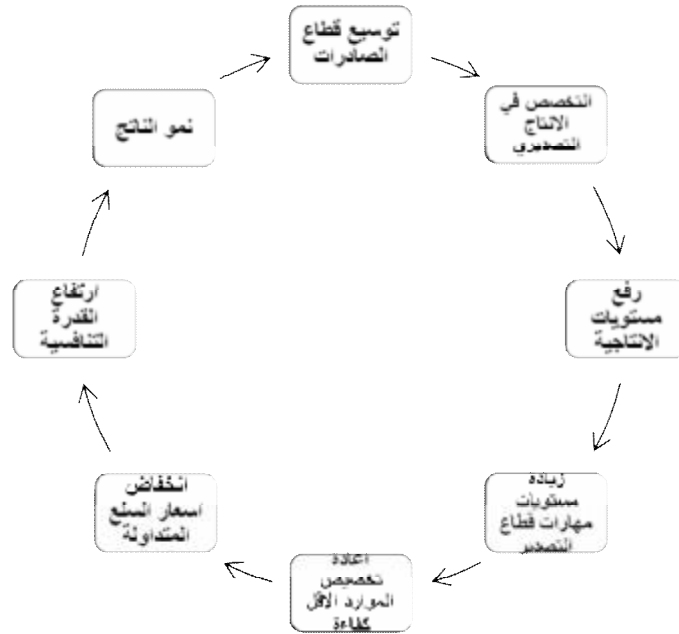
²⁰ Deepika Kumari and Neena Malhotra, Trade- Led Growth in India and China: A Comparative Analysis, Journal of International and Global Economic Studies, 7(2), December 2014.

²¹ Ahmad Zubaidi Baharumshah Salim Rashid, Exports, Imports and Economic Growth in Malaysia: Empirical Evidence Based on multivariate time series, Asia Economic Journal, vol 13, N4, 1999.

-
- ²² E.M. Ekanayake, Exports and Economic Growth in Asian Developing Countries: Cointegration and Error-Correction Models, Journal Of Economic Development, Vol 24, N 2, December 1999.
- ²³ Khalid YOUSIF khalafalla, alan j.webb, Exports and Economic Growth Under Structural Change: a Co-Integration Analysis of Evidence From Malaysia, International Agricultural Trade Research Consortium Working Papers, 2000.
- ²⁴ Choong Chee Keonga, Zulkornain Yusop, Venus Liew Khim SEN, Export -Led Growth Hypothesis In Malaysia: An Investigation Using Bounds Test, Sunway Academic Journal, 2005.
- ²⁵ Tuan Lonik, Ku Azam, On The Relationship Between Export And Economic Growth - A Look At Malaysian Experience, Project Report. University Sains Malaysia, 2006.
- ²⁶ Shiok Ye Lim, Mohd Fahmi Ghazali, Chong Mun Ho, Export and economic growth in Southeast Asia current Newly Industrialized Countries: Evidence From Nonparametric approach, Economics Bulletin 01/2011, Vol31, issue (3), 2011
- ²⁷ Hashim Khairul and Masih Mansur, What Causes Economic Growth In Malaysia: Exports or Imports ?, Volkswirtschaftliche Fakultät, Ludwig-Maximilians-Universität München, 2014-08-14.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

البيان (1): آلية عمل نموذج النمو الذي تقوده الصادرات



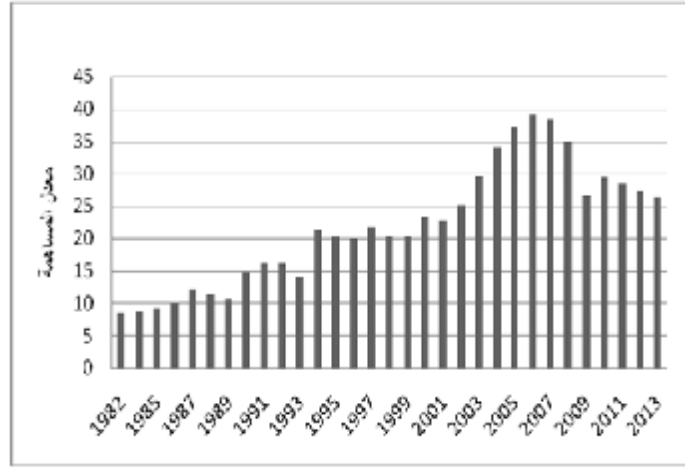
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات ELGH.

الجدول (1): مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في دول شرق آسيا، 1981-2011

معدل النمو السنوي				كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				
-2008 11	-2003 07	-1991 02	-1981 90	-2008 11	-2003 07	-1991 02	-1981 90	الفترة
3.6	11.3	8.9	7.4	83.7	82.1	62.4	39.2	النسبة

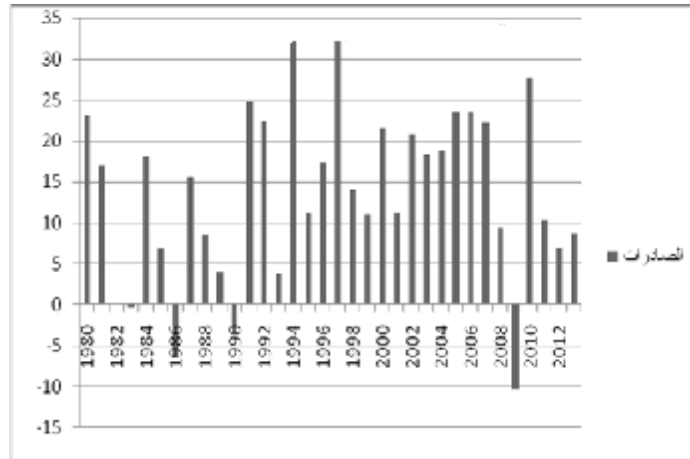
Source: Trade and Development Report, UNITED, 2013

البيان (2): مساهمة الصادرات الصينية في GDP 1982-2013



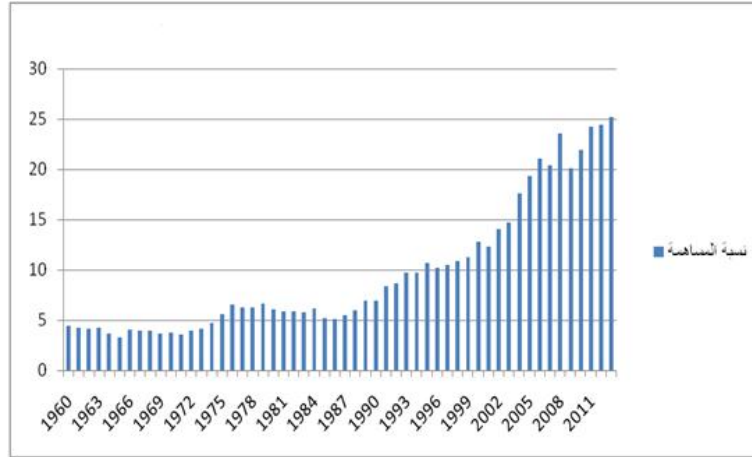
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (3): النمو السنوي لصادرات الصين 1980-2013



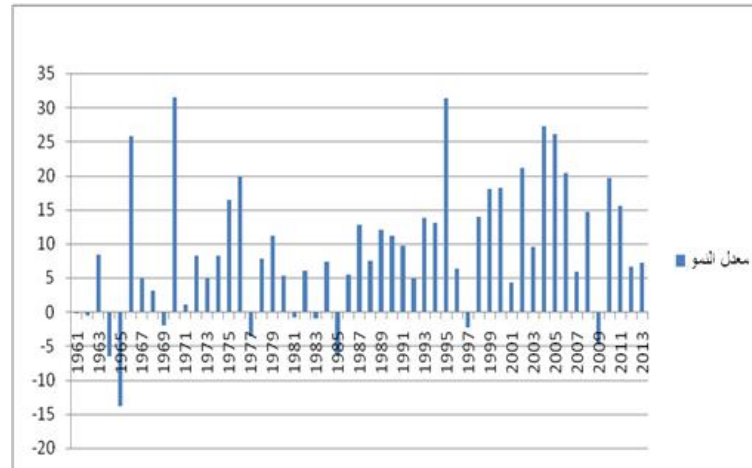
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (4): مساهمة الصادرات الهندية في GDP 1960-2013



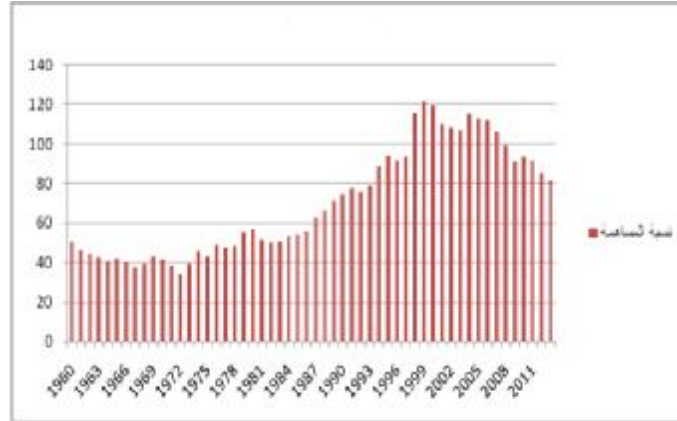
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (5): النمو السنوي لصادرات الهند 1961-2013



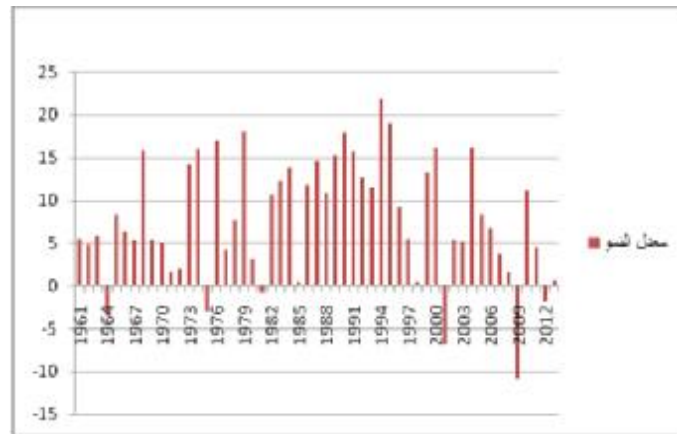
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (6): مساهمة الصادرات ماليزيا في GDP 1960-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel

البيان (7): النمو السنوي للصادرات الماليزية 1961-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و برنامج Excel